مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

رصد أهمية زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى المملكة وإشكالية العلاقات الصينية- السعودية

محمد السديري

٩ فبراير ٢٠١٦م

اتّسمت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة العربية السعودية في المدة (٨-٩ ربيع الأول سنة ١٤٣٧هـ/ ١٩-٢٠ يناير ٢٠١٦م) بكثيرٍ من الحماس والغبطة لدى وصوله الرياض على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ولم تدّخر الدولة السعودية جهداً في توفير استقبال ملكي غير مشهود للوفد الصيني، وأرسلت أربع طائرات حربية من طراز ف-١٥ لمرافقة الطائرة الرئاسية لدى دخولها الأجواء السعودية، فضلاً عن استضافة الرئيس وحاشيته في قصر المربع؛ تعبيراً عن الاحترام[١]. وعكست التغطية الإعلامية السعودية للزيارة انطباعاً إيجابياً؛ إذ يمكننا القول: إن مجمل الافتتاحية التي نُشرت في صحيفة الرياض اقتُبست من مقالة الرئيس شي المترجمة[٢]، كما أشار بعض كتّاب الأعمدة إلى أن هذا الأمر يشكّل بدايةً لاستعارة المفردات الرسمية السائدة حالياً لدى الطرفين السعودي والصيني لوصف علاقاتهما الثنائية بأنها علاقة إستراتيجية شاملة (全面战略伙伴关系)[٣]. وبالفعل، أعاد بعض كتّاب الأعمدة وشريحة مهمّة من مستخدمي وسائل الإعلام الاجتماعي السعوديين -تماشياً مع الخطاب السائد المتعلّق بمتانة السياسة الخارجية السعودية واستقلالها فيما سُمِّي بـ(العهد السلماني)- التذكير بالخطاب المُستخدم في العقد الأول من الألفية الثالثة، الذي عدَّ الصين صديقاً حقيقياً للمملكة، وأنها يمكن أن تكون بديلاً أمنياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من وجود مثل هذا الطرح الفكري قبل الزيارة كما تشير مقالة فهد ناظر[٤]. عموماً، شدّ الطابع الجيّاش لتلك التغطية الإعلامية انتباه المراقبين الأكاديميين في الصين، فقاموا بتحليلها بالتفصيل[٥].

ولا يعني ذلك أن مثل هذا الاستقبال ليس له ما يسوّغه؛ إذ توجد أسباب جوهرية رمزية واقتصادية وراء هذه الزيارة لكلا الجانبين؛ فهي الزيارة الأولى للرئيس شي جين بينغ إلى الشرق الأوسط، كما تشير إلى تركيز بكين مجدّداً في المنطقة، وتتماشى مع التقليد الصيني المتّبع منذ أمدٍ بعيد، وهو القيام بزيارات رسمية في بداية كلّ عام، ونالت المملكة شرف أن تكون هي الوجهة الأولى للرئيس الصيني. وفي سابقة غريبة، وُصفت المملكة بأنها مهد (الحضارة الإسلامية)، وأن الصين تُكنُّ لها كلّ احترام وصداقة، مع أن المفردات الصينية تستخدم عادةً بدلاً من (الإسلامية) وصفاً أكثر علمانيةً، وهو (العربية)[٦]؛ لذا تحمل هذه الزيارة وما صاحبها من حفاوةٍ أهميةً رمزيةً كبيرةً.

ويدعم المنطق الدبلوماسي، حتى السياسي، هذه الرمزية؛ إذ يبدو لي من ملاحظتي الشخصية، التي تخالف الروايات السائدة، أن العلاقات الصينية- السعودية كانت تعاني خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٤م) انحرافاً أو انزعاجاً وتوتّراً صامتاً بسبب اختلاف الجانبين في عدة قضايا مهمة في المنطقة: إقليمية (سوريا وإيران)، واقتصادية (مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين حول التعريفات الجمركية للبتروكمياويات)[٧]، وكان مصدر هذه التوترات هو الشعور بخيبة الأمل لدى النُّخب السعودية، وربما لدى النُّخب العربية والمثقفين على نطاق أوسع، خلال مدة حكم الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله (٢٠٠٥- ٢٠١٥م)، وأن إستراتيجية (الاتجاه نحو الشرق) قد أخفقت في الارتقاء إلى مستوى التطلّعات أو بلوغ الأهداف المتوخّاة، على الأقلّ في المجالات الإستراتيجية والسياسية، وعُدَّ الفيتو الصيني على قرارات مجلس الأمن المتعلّقة بالأزمة السورية خاصةً (٢٠١١- ٢٠١٤م) أمراً مريباً للرياض، وكان دليلاً على أن صداقة بكين معها كانت جوفاء[٨]. ومع أن العلاقات بين البلدين لم

تتضرّر من جرّاء ذلك إلا أن ثمة تغييرات كانت واضحةً؛ فقد حدث تغيير في تحديد الأولويات في العلاقات الثنائية من الجانب السعودي ودول مجلس التعاون الخليجي، تسبّب -على سبيل المثال- في تعليق المحادثات الخاصة بالحوار الإستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، التي لم تُستأنف إلا في أوائل عام ٢٠١٤م بعد توقّف دام ٣٢ شهراً[٩].

ويمكننا القول: إن حالة التباعد هذه توقّفت على إثر قرار الملك سلمان بن عبدالعزيز -ولي العهد السعودي آنذاك- زيارة بكين في مارس عام ٢٠١٤م[١٠]، ويمكن أن يرجع ذلك إلى تغيّر الحسابات الجيوسياسية السعودية، والاعتراف بضرورة الحفاظ على علاقات ودّية بين البلدين على الرغم من الاختلافات الموجودة بينهما. ومن الناحية الدبلوماسية، يمكن تفسير زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى المملكة على أنها تحمل طابعاً متبادلاً، والأهم من ذلك أنها تمثّل حافزاً مهماً لإعادة تنشيط العلاقات بعد عدة سنوات من الجفاء. وكان من المزمع أن يزور الرئيس الصيني المملكة ومصر في إبريل عام ٢٠١٥م بعد زيارته المهمة إلى باكستان، بوصف هذه الزيارة جزءاً من مبادرة دبلوماسية أوسع لإطلاق مشروعه (حزام واحد طريق واحد)[١١]، لكن اندلاع الحرب في اليمن أدّى إلى إلغاء هذه الزيارة لأسباب أمنية تقريباً، إضافةً إلى تلافي أيّ تداعيات دبلوماسية محتملة قد تُظهر دعم الصين الحملة التي قادتها السعودية ضد الحوثيين[١٢]. وجدير بالذكر أن بعض الأوساط في بكين فسّرت بدء الصراع في ذلك الوقت تحديداً بأنه إهانة دبلوماسية سعودية موجّهة للصين إلى حدٍّ ما، خصوصاً أن هذه الزيارة حملت أبعاداً سياسيةً مهمةً، عُبِّر عنها بإطلاق الصين مشروعاً اقتصادياً طموحاً عبر امتداد القارة الآسيوية كلّها. على أيّ حال، تجاهل صنّاع السياسة في بكين هذا (الصدود)، وبدا واضحاً أن الزيارة الأخيرة للرئيس شي جين بينغ كانت نابعةً من الحاجة إلى إعادة إحياء حيوية العلاقات القديمة والتفاؤل الذي ساد عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وتجدر الإشارة إلى أنه ممّا عزّز فعالية تلك الزيارة -حسب رأي بعض المراقبين الصينيين- إحساس المملكة بالعزلة السياسية على المسرح العالمي؛ بسبب الانفراج الحاصل بين الغرب وإيران، والتوترات الناشئة مع الولايات المتحدة الأمريكية[١٣]. وهو أمر ليس ببعيد من الواقع؛ لأن زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ تعطي المملكة إشارةً للانفتاح على مختلف الأطراف، وأنها تمتلك خيارات إستراتيجية حرة، وأنها ليست في (عزلة) على الإطلاق، إضافةً إلى قدرتها على أن تجعل لنفسها مكاناً أمام المجتمع الدولي والمحلي بوصفها (قوةً إقليميةً كبرى)؛ فالرياض جسّدت مكانتها على المسرح العالمي من خلال وجودها ضمن مجموعة العشرين، وحقّها في القيادة الإقليمية، وغير ذلك.

بعيداً من الأهداف الرمزية والدبلوماسية وراء هذه الزيارة، يمثّل الجانب الاقتصادي بُعداً مهماً أيضاً، خصوصاً منذ دخول كلتا الدولتين في (وضع طبيعي جديد 新常态)، تتشكّل أهم معالمه من الضعف الاقتصادي والحاجة الماسة إلى إعادة الهيكلة خلال مرحلة تدنّي مستوى النمو العالمي. وغنيٌّ عن القول أن الصين تتمتّع بعلاقات اقتصادية متينة مع المملكة، وتنظر إليها بوصفها أحد أكبر الاقتصادات في المنطقة، وعنصراً أساسياً في تحقيق مشروع طريق الحرير، وتحقيق طموحاتها الشاملة في المنطقة، التي وردت إجمالاً في (الورقة العربية البيضاء)[١٤]؛ إذ «أشادت الصين باستعداد المملكة للمشاركة في إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»[١٥]. ووصل حجم التجارة الثنائية بين البلدين في السنوات القليلة الماضية إلى نحو ٧٠ مليار دولار أمريكي، وهو ما جعل الصين واحدةً من أكبر الشركاء التجاريين للمملكة[١٦].

والأهم من ذلك أنه وراء هذا الرقم المثير للإعجاب ديناميكية وثيقة تربط البلدين في مجال الطاقة؛ إذ تشكّل الصين حالياً، وفي المستقبل المنظور، أكثر عملاء المملكة الذين تعتمد عليهم، على الرغم من وجود أسئلة حول وضع الاقتصاد الصيني في المدة المقبلة؛ فقد قامت المملكة بالفعل منذ عام ٢٠١١م بتصدير نحو مليون برميل يومياً إلى السوق الصينية، وهو ما يمثّل نحو ٢٠٪ من واردات الصين الإجمالية[١٧]. وقامت شركة أرامكو السعودية، في محاولة منها لتعزيز هذا الاعتماد على الخام السعودي، بالاستثمار في مشروعات التكرير والتصنيع عبر القارة الصينية في كوانزو (فوجيان)، وتشينغداو (شاندونغ)، ومستقبلياً في يونان[١٨]. كما سعت الدولة السعودية في مراحل مختلفة إلى الحفاظ على حصّتها في السوق الصينية وتوسيعها من خلال خفض الأسعار، وإبرام العقود الطويلة المدى، وإعادة توجيه صادراتها الإضافية[١٩]، واضعةً نُصب أعينها أهدافاً إستراتيجيةً واقتصاديةً ضد إيران وروسيا على سبيل المثال، إضافةً إلى وجود مجالات أخرى للمشاركة الاقتصادية بعيداً من ميدان الطاقة،

تشمل مشروعات متعددة في مجال الهندسة والشراء والبناء EPC، أهمها مشروع خط سكة حديد الحرمين، والتعاون في مجال التكنولوجيا والطاقة النظيفة، ومبيعات الطائرات من دون طيار[٢٠].

وتجسّد الأهداف الرمزية والدبلوماسية والاقتصادية المذكورة أعلاه، وحفاوة استقبال الرئيس الصيني شي جين بينغ في المملكة، أهمية تلك الزيارة لكلا الطرفين؛ إذ يمكننا القول: إن الزيارة، التي نتج منها تحسّن في العلاقات، وارتقاء هذه العلاقات إلى مستوى الإستراتيجية الشاملة بإبرام ما يزيد على ١٤ اتفاقية في مختلف المجالات، نجحت في إعادة روح (العصر الذهبي) الذي ميّز العلاقات الصينية- السعودية في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة[٢١]. على أيّ حالٍ، هذه هي الصورة التي قدّمتها الأجهزة السعودية الرسمية ووسائل الإعلام المرتبطة بها، ويبدو أن العلاقات الصينية- السعودية لا تسير -في واقع الأمر- على الطريق الصحيح فحسب، بل هي أقوى من أيّ وقت مضى.

لكن يبدو هذا المنظور مُضلِّلاً في تقديري؛ لأن العلاقة بين البلدين لا تزال محكومةً بالتعاملات في كثير من النواحي، وتظلّ -إضافةً إلى ذلك- عرضةً لاختلاف الآراء ووجهات النظر السياسية. والسبب الرئيس وراء ذلك هو استمرار وجود (فجوات معرفية) في كيفية فهم كلّ طرف طريقة صنع السياسات لدى الطرف الآخر، وحساباتهما الإستراتيجية، وكيفية تناولهما هذه العلاقة وتصوّرها؛ أي: كيفية النظر إلى معايير الفرص المتاحة لديهم. ولا يزيد هذا الأمر من احتمال الاختلافات السياسية والتوترات، أو يولّد توقّعات زائفة حول الأدوار (المفترضة) لكلا الطرفين فحسب، (وهو ما يصبّ في جوهر خيبة الأمل الملحوظة خلال عهد الملك عبدالله)، بل يحدّد أيضاً قدرة الطرفين على إجراء محادثات دقيقة ومفصّلة، وإقناع كلّ طرفٍ الطرف الآخر بالمسائل ذات الأهمية. والأهم من ذلك أنه يشوّش رؤية كلّ طرف تجاه الطرف الآخر وقدرته على رسم إستراتيجية مشاركة حقيقية ناجحة على المدى الطويل.

يتبيّن هذا الأمر عندما نرى أن كثيراً من صنّاع السياسة والمثقفين السعوديين لا يُدركون بشكل كامل كيف تدور النقاشات المتعلقة بالمملكة في الصين بعيداً من (الخطاب الرسمي). ولن يكون باستطاعتي إجراء تحليل موسّع عن كيفية تفكير صنّاع السياسة والأكاديميين والنقاد الصينيين وتصوّراتهم؛ بسبب محدودية المساحة، لكنني سأتطرّق إلى بعض الموضوعات التي ينبغي أخذها في الحسبان؛ فبعض الدوائر، خصوصاً تلك التي تقوم بإجراء حوارات دفاعية وإستراتيجية، ترى في الاعتماد على الخليج والنفط السعودي تهديداً بعيد المدى لأمن الدولة القومي؛ إذ هناك وجهات نظر قديمة في التوترات المتنامية التي تجتاح العلاقات الصينية- الأمريكية في الميدان البحري خاصةً (حيث يمكن للتفوّق البحري الأمريكي فرض طوقٍ على الصادرات الصينية في حالة اندلاع أيّ نزاع، وهو ما سيؤدي بدوره إلى شلل الدولة والتصوّر الذي يرى أن المملكة عُرضة للوقوع في الاضطرابات التي اجتاحت العراق وسوريا وليبيا)[٢٢]؛ لذلك يرى هؤلاء أن اعتماد الصين على النفط الخليجي، الذي يعتمد على استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بدورها في مراقبة الممرات البحرية المستعملة، هو أمر خطير في ظلّ هذه الظروف، وسيكون من الحكمة تنويع وارادات الصين من الطاقة من تلك المنطقة والحدّ منها في إطار إستراتيجية حذرة.

بعيداً من مجال الطاقة، يجب أن نأخذ في الحسبان تفضيل بعض دوائر صنع السياسات إيران مساراً إستراتيجياً لامتداد طموحات الصين الاقتصادية غرباً، بوصفها عاملاً مكملاً لضمان نجاح نهج الدفاع العسكري المتمثّل في إستراتيجية A2/AD (عدم الوصول/ عدم الإنكار)[٢٣]. وبالطبع يمكن الاستدلال على هذه السياسة من خلال دور الصين غير المسبوق في تسهيل المحادثات النووية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقرار القيادة الصينية أن يكون الرئيس شي جين بينغ أول رئيس أجنبي يزور إيران بعد رفع العقوبات، وأن حجم التجارة الثنائية المستهدفة للعلاقات الصينية- الإيرانية في نهاية العقد الماضي -ما يقارب ٦٠٠ مليار دولار أمريكي- يساوي الحجم المطروح للمنطقة العربية مجتمعةً[٢٤]. ويجب أن نأخذ في الحسبان التفكير الإستراتيجي الصيني المتعدّد الأبعاد، وتركيزه في الصين، وهو ما يستلزم نهجاً سعودياً مغايراً وآليات ارتباط جديدة. أضفْ إلى ذلك تنامي الدوائر -على المستوى الرسمي والإسلامي المجتمعي- التي ترى أن المملكة تمثّل تهديداً فكرياً وأمنياً للصين، واحتمال (تصدير) عوامل مؤثّرة وإشكاليات راديكالية (وهابية/ سلفية) إلى الأقليات المسلمة فيها، خصوصاً (الأويغور)، ومجتمع (الهوي)

الذي يعدّ المجتمع الأضعف بشكل متزايد[٢٥]. وتتمركز إيران، حتى في هذه الساحة الفكرية، بشكل متزايد بوصفها عامل (إعادة توازن) وقوة (معتدلة) ضد التأثير السعودي المضرّ[٢٦]. وتزداد حدّة هذه (الفجوة المعرفية) لدى الطرف السعودي[٢٧]؛ لأنه على الرغم من مرور ٢٦ سنة على تأسيس علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين إلا أن الصين، وآسيا على نطاق أوسع، لم تُمنحا سوى قليل من الاستثمارات في البنى التحتية والمعرفية القوية المستديمة؛ فهناك نقص واضح في الكوادر التي تتحدث اللغة الصينية من العاملين في السلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية السعودية، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يرافق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مترجم سعودي للغة الصينية في أثناء زيارة الرئيس شي جين بينغ[٢٨]، ولا يوجد سوى قليل من المؤسسات الفكرية المتخصّصة أو المراكز البحثية التي تنتج موادّ تتعلّق بقضايا الصين السياسية والإستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن ترجمتها، ويظلّ جُلّ ما يُنشر من التعليقات الإعلامية أو الدراسات الجامعية سطحياً في أحسن الأحوال، وهو ما يعدّ إشكالية كبيرة عندما ندرك أن مُنافِسَي المملكة وخصمَيْها (إيران وإسرائيل) تمتلكان بنًى تحتية متخصّصة لإنتاج المعرفة عن الصين، ولهما ارتباطات وثيقة مع مؤسساتها الدبلوماسية[٢٩]. ومن الأمور التي تبعث على الحيرة أن المملكة لديها كادر من السعوديين يمكن الاستفادة منه في إنشاء مثل هذه البنى التحتية، منهم أكثر من ١٤٠٠ طالب/ خرّيج في الصين، إضافةً إلى المترجمين المدرّبين محلياً في جامعة الملك سعود وغيرها.

يخلق هذا الوضع حالةً من عدم التناسق، والاعتماد على الطرف الآخر، والنقص الحادّ في الوعي بالحوارات الجارية والتطورات التي تحدث في الصين والمعوّقات التي تنتج من ذلك، والأهم من ذلك عرقلة أيّ محاولة لإحداث تغيير في نبرة الحوار الجاري في بكين. ولا بدّ من الإشارة هنا مرةً أخرى إلى قلّة الجهود المبذولة من المملكة لإيجاد إستراتيجية فعالة ومستديمة[٣٠] لمواجهة الآراء ووجهات النظر السلبية المتزايدة عنها، التي من المحتمل أن تكون لها عواقب ضارّة على المدى الطويل؛ إذ لا يوجد حضور سعودي دائم على سبيل المثال –رسمي أو غير رسمي– في وسائل الإعلام الاجتماعي الصينية الرسمية مثل weibo، أو أيّ جهود منسّقة لدعوة الباحثين والأكاديميين وأصحاب الرأي وأمثالهم من الصينيين لزيارة المملكة؛ فهم يشكّلون أحد المسارات الناجحة لإجراء محادثات تتعلّق بصنع السياسات. ولا يعني ذلك عدم وجود أيّ محاولة للتواصل؛ إذ توجد جهود خاصة من هنا وهناك تأخذ عادةً طابعاً فردياً، كما حاولت بعض وسائل الإعلام توفير خدمات باللغة الصينية، منها: صحيفة (الشرق الأوسط) غير المتوافرة على الإنترنت حالياً، ووكالة الأنباء السعودية (واس) التي أطلقت حديثاً نسخةً باللغة الصينية تنقل (وجهات النظر الرسمية)[٣١]، لكنها غير كافية، وليس لها تأثير ملموس.

هناك حاجة ملحّة إلى إنشاء بنية تحتية معرفية متينة يجسّدها التبادل الأكاديمي، والتعاون بين المؤسسات الفكرية، وبناء أسس تعليمية آسيوية/ صينية في المملكة؛ فهذه المساعي مهمة بالفعل إذا أُريد الارتقاء بالعلاقات الصينية- السعودية لكي تستحقّ أن يُطلق عليها لقب (العلاقات الإستراتيجية الشاملة)، وتجاوز أنماط الارتباطات السطحية. وتنبع أهمية ذلك –حسب رأيي– من أمرين: أولاً أن المملكة لن تؤسّس بنيةً تحتيةً منتجةً للمعرفة متآلفةً مع الصين بشكل طبيعي من دون جهد متواصل ومساهمة من الدولة، وهو ما يتناقض مع وجود كثير من النخب السعودية والمتخصّصين الذين يُتقنون اللغة الإنجليزية، وعلى دراية بسياسة الغرب وثقافته فقط. ثانياً: يجب أن يكون هناك وعي بأن الأسس التقليدية لهذه العلاقة التبادلية –مثل التكامل في مجال الطاقة– ستتعرّض لكثير من الضغوط في العقد المقبل قد تؤدي إلى تحجيم أهمية تلك العلاقة لدى بكين على المدى الطويل (إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي، والإفراط في استهلاك الاحتياطات المحلية، وهدف الصين التقليل من اعتمادها على استيراد الطاقة من الخارج، والتغيرات في إنتاج الطاقة عالمياً، والتطورات التكنولوجية الحديثة، وغيرها). إن استثمار هذه الجهود سيعمل على إعادة صياغة هذه العلاقة بطرائق تخدم مصالح الطرفين؛ إذ توجد حاجة ماسة إلى استغلال تلك الفرصة السانحة، وتدشين العلاقة الصينية- السعودية على أسس أكثر صلابةً، ومعالجة مشكلة (الفجوة المعرفية) قبل حدوث حالة جديدة من الجفاء.

الهوامش

(١) تصوير للمرافقة الجوية:

https://www.youtube.com/watch?v=Dgvq1-WLLHI.

وتصوير للاستقبال في قصر المربع:

https://www.youtube.com/watch?v=D1n3G3y2M6A.

(2) http://www.alriyadh.com/1120207.

(٣) على سبيل المثال:

http://www.alriyadh.com/1121086; http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=29332; http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160116/Con20160116819530.htm.

(4) http://goo.gl/s2UJ1x.

(5) http://chuansong.me/n/2261152; http://goo.gl/pq5vZ5; http://goo.gl/sU51Ij.

(٦) نوّه لي عن هذا الأمر باحث صيني، ويمكن البحث عن ذلك في خطاب الرئيس الصيني على الرابط:

http://goo.gl/NnbXIP.

(٧) يعدّ مايكو ياماداً من الباحثين القلائل الذين اعترفوا في مؤلفاتهم بوجود هذه التوترات:

Makio Yamada, "Saudi Arabia's Look-East Diplomacy: Ten Years On," *Middle East Policy 22*, no. 4 (2015): 121–39.

وكذلك تعليق المحادثات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين حول مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بخصوص التعريفات الجمركية للبتروكيماويات في عام ٢٠٠٩م تحديداً، التي ظلّت معلقةً إلى أن استؤنفت مرةً أخرى في عام ٢٠١٤م.

يمكن الاطلاع على حوار مثير للاهتمام لعبدالعزيز العويشق -أحد المشاركين في المحادثات- على الرابط:

http://www.arabnews.com/news/511401.

(٨) للاطلاع على قائمة الفيتو انظر الرابط:

http://research.un.org/en/docs/sc/quick.

لمزيد من الخطاب الإعلامي السعودي عن موقف الصين من سوريا، والشعورالسائد بخيبة الأمل، انظر:

Mohammed Al-Sudairi, *China in the Eyes of the Saudi Media* (Gulf Research Center, February 2013).

(9) http://www.arabnews.com/news/511401.

(١٠) يمكن أن نستشفّ أن قرار الزيارة أتى في اللحظة الأخيرة؛ إذ لم تكن الصين في الأساس جزءاً من الزيارة إلى آسيا. يمكن الاطلاع على تفاصيل الزيارة على الرابط:

http://goo.gl/zZQY6i.

(11) http://www.bbc.com/news/world-asia-32377088.

(12) http://goo.gl/nNhLDJ.

(١٣) اقتباس: "沙伊断交风波后，实际上，沙特的外交出现了更加孤立的境地，此时需要大国安抚。" على الرابط:

http://chuansong.me/n/2177457.

(14) http://news.xinhuanet.com/english/china/201613/01-/c_135006619.htm.

(15)http://goo.gl/VOZ0bU; http://www.aiib.org/html/aboutus/AIIB/.

(16) http://goo.gl/UceRVA; http://goo.gl/RHrxY7.

(17) http://goo.gl/IIkluv.

(18) http://www.ft.com/cms/s/02/df94184-fb2c-11e49-aed-00144feab7de.html#axzz3yX3KOnku.

(19) http://goo.gl/TM8LAU; http://goo.gl/H6VwIP.

(20) http://goo.gl/jCkycL; http://goo.gl/7OujsI.

(21) http://news.sina.com.cn/c/nd/201620-01-/doc-ifxnqriz9920297.shtml.

(22) Jon B. Alterman and John W. Garver, *The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2008).

(23) John W. Garver, *China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World* (Seattle: University of Washington Press, 2006).

(24) http://www.reuters.com/article/us-iran-china-idUSKCN0V109V.

(٢٥) مقالة قيد النشر:

Mohammed Al-Sudairi, "Adhering to the Ways of Our Western Brothers: Saudi Influences on the Development of Hui Salafism in China," *Sociology of Islam* 4, no. 1/2 (2016).

(٢٦) ورقة مقدّمة إلى المؤتمر الدولي: المسلم الصيني (هوي) في الشتات، الذي عُقد في جامعة الصين بهونغ كونغ في المدة ٣-٤ ديسمبر عام ٢٠١٥م تحت عنوان: (حدود الدعوة الشرقية الجديدة: تنامي موجة تبشير موجّهة نحو الصين من المملكة العربية السعودية) (تصدر قريباً فصلاً في كتاب).

(٢٧) لدى الصين برامج دراسات شرق أوسطية ودراسات للغة العربية قوية، وحسب مناهجهم المؤسساتية فهم يعيّنون الدبلوماسيين الذين يمتلكون قدرات لغوية مناسبة للمنطقة فقط. انظر الرابط:

http://www.arabnews.com/news/529946.

أشار بعض الباحثين الصينيين البارزين، أمثال وانغ جي سي، إلى الحاجة إلى خبراء في الشأن السعودي، لكن ذلك لا يقلّل من أن مقدراتهم الأكاديمية، وتخصصاتهم الإقليمية، تفوق ما لدينا بعدة عقود.

(٢٨) لاحظت في الآونة الأخيرة أن الجهات الدبلوماسية السعودية الموجودة في الصين عيّنت بعض الخريجين السعوديين الناطقين بالصينية، لكن يقتصر جلّ عملهم على المجال الاقتصادي.

(٢٩) لمزيد عن الإصدار الإسرائيلي عن المعرفة الصينية يُرجى زيارة الرابط:

https://www.dur.ac.uk/resources/alsabah/al-SabahPaperal-Sudairi.pdf.

(٣٠) بعيداً مما أُسمِّيه (الدعاية الموجّهة لرفع الاهتمام)، مثل الجناح السعودي الذي أنشأته المملكة خلال معرض شانغ هاي عام ٢٠١٠م، والذي تكلّف ١٤٦ مليون دولار سعودي. انظر الرابط:

http://www.chinadaily.com.cn/cndy/2010-09/23/content_11338437.htm.

(31) http://chinese.aawsat.com/; http://www.spa.gov.sa/Default.aspx?language=chinese.